الأحكام النحوية الضعيفة الجائزة الاســتعمال في الافعال عند أبي حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) في كتابهِ (التذييل والتكميل) دراسة تقويمية

Weak Syntactic Rules Permissible for Use in Verbs by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH) in his Book «Tadhyil wa Takmil»: An Evaluative Study

الباحث: م.م. وسام صدام كيطان(*)

M.SC. Wissam Saddam Kitaan

Wissamsddam1977@gmail.com

المشرف: أ.د علي عبد الله العنبكي

Dr.Ali Abdullah Hussein

ملخص البحث

يتنــاول البحث دراســة الأحكام النحوية الضعيفة الجائزة الاســتعمال فــي الافعال عند أبي حيان الأندلسيّ في كتابهِ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل دراسة تقويمية.

وبيــن البحــث التراكيب النحويــة الضعيفة في الأفعــال وأن النّحاة أجازوا اســتعمالها وكانت عدد المسائل التي تناولها البحث سبع مسائل.

كلمات مفتاحية: الأحكام النحوية الضعيفة الجائزة، الأفعال، أبي حيان الأندلسيّ.

(*) كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى.

Abstract

The research focuses on studying the permissible weak grammatical rules for use in verbs by Abu Hayyan Al-Andalusi in his book "Tadhkirah wa Takhmil fi Sharh Kitab al-Tasheel" from an evaluative perspective.

The research discusses weak grammatical structures in verbs and how grammarians have approved their use. The research covers seven specific issues.

Key words: the permissible weak grammatical rules verbs, Abu Hayyan Al-Andalusi.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعدُ...

يسعى هذا البحث إلى دراسة أحد جهابذة علماء الأندلس في القرن الثامن وهو الإمام الفقيه أبو حيان الأندلسيّ (٧٤٥هـ).

ويعد كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل موسوعة نحوية جمع فيها أبي حيان الأندلسيّ مسائل النحو واراء القدماء ، بحيث سلك منهجًا خاصًا بين النّحاة في كتابه ، وجاء تأليفه لكتابه بعد أن اطلع على أراء القدماء المتقدمين والمتأخرين ويُعنى بالحكم الضعيف: بأنه خلاف القوة ومخالفة قانون النحو، وقد احتوى ،كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل على العديد من الأحكام النحوية التي كانت الضعيفة واحدة منها، لهذا وسم بحثنا بـ **(الأحكام النحوية الضعيفة الجائزة الاستعمال في الافعال عند أبي حيان الأندلسيّ في كتابهِ التذييل والتكميل دراسة تقويمية)**، حيث تناولنا سبع مسائل من الأسماء التي بين فيها أن هناك تراكيب نحوية ضعيفة في الأفعال حيث النّحاة منعوا استعمالها.

واعتمدت في بحثي على كتب نحوية ولغوية قديمة ومعاصرة مبثوث في إثنائه ومثبت في فهرست مصادره.

وأخيرًا وليس آخرًا إن أحسنت فمن الله وحده وأن أسأت فمن نفسي والشيطان والله أسألُ التّوفيق والسّداد والإخلاص في القول والعمل.

مسائل الأفعالُ

تُعـد الافعال ركنًا أساسـيًا فـي تراكيبِ النّحـو العربـي؛ لذلك أصدرَ النّحـاةُ العديدَ من الأحكام النحويةِ عليها، ومن هذه الأحكام الحكم الضعيف، إلا أن على الرغم بهذا الحكم لا يمنع مـن اسـتعمالها ولكـن تبقى هـذه التراكيب في دائرة الضعف فجاءت هذه الدراسـة بواقع سبع مسائل في الافعال وبينا فيها طبيعة الضعف في هذه التراكيب النحوية.

- **حذفُ النونِ في مضارعِ الفعلِ الناسخ كانَ المجزوم:**

-المسألةُ عند أبي حيان الأندلسيّ:

جاء في تذييل أبي حيان الأندلسيّ عدم جـواز حذف النون في مضارعِ كان المجزومة بسـببِ ضعف الشـبه في قوله تعالـى {لم يكُنِ الذين كفـرُوا} البينـة:١، إلا أن تُضم ضرورة إلـى حذفهـا. (أبو حيـان الأندلسـيّ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م: ٤ / ٢٣٦) كقول الشـاعر. (سيبويه، ١٩٨٨ م: ٥٧/٥): (من الرمل)

لم يَكُ الحَقُّ سِـوَى أَن هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ.

-الدراسةُ والتقويم:

عللَ سيبويه حذف النون لكثرة الاستعمال وللتّخفيفِ (سـيبوية،١٩٨٨ م: ١ / ٢٤ – ٢٥، ٢ / ٢١٠)، وللضرورة ويرى يونس أنّ الحذفَ جائز غير واجب إذا ولِيها سـاكن (الأشموني، ١٩٩٨م: ١/ ٢٥١) كقول الشـاعر (ابن مالك، ١٩٨٢م:٤٢٣/١): (من الطويل)

فإنْ لم تَكُ المرآةُ أَبْدَتْ وَسَـامةً فَقَدْ أبدتِ المرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

ويَصِـفُ ابنُ جني هذا الحـذف بالقبحِ؛ لأنّ النون فـي يكن هي أصلٌ فـي الفعل، وهي لام الفعـل ابن جنـي، ٢٠٠٠م: ٢ / ١٩٣) وهنالك مـن يُزْعُم أنّهـا قرأت بالشـذوذِ (الأشـموني، ١٩٩٨م: ١/ ٢٥٢) بقولـه تعالى {لم يكُنِ الذين كفرُوا} البينة:١.

وأبو حيان يرى أنّ حذفها شـاذ في القياسِ؛ لأنّها جزء من الكلمة، وكثرة الاسـتعمال وراء حذفهـا (أبو حيان الأندلسـيّ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م:٤ / ٢٣٦) ويقـول المفسـرونَ: ((وحذفـت النون من آخر الفعل من غير قياس تشـبيها لها بحروف العلة من حيث الغنة والسكون وكونها من حـروف الزوائد، وكان القيـاس عود الواو المحذوفة لالتقاء السـاكنين بعد حذف النون إلا أنهم خالفوا القياس فـي ذلك أيضًا حرصًا على التخفيـف فيما كثر دوره)). (الألوسـي،١٤١٥ هـ: ٣/ ٣٢)

وتبيـن من أقوالِ النّحاة والمفسـرين أنّ ضعف حذف النون من الفعل الناسـخ لأنّه شاذ في القياس وبسبب الحذف كثرة الاستعمال.

- **ضعفُ تصريف أفعال المقاربة**

-المسألةُ عند أبي حيان الأندلسيّ:

((إنّهـا أفعـالٌ ضعيفةٌ لا تَصـرّف لها؛ إذ؛ لا تـرد إلا بلفـظ الماضي إلا كادَ وأوشـكَ فإنّ المضـارعَ منهما مسـتعمل فلهـنّ حال ضَعف بالنسـبةِ إلى الأفعال الكاملـة التصرف، وحالُ قوة بالنسـبة إلـى الحروف، فلم تتقـدمْ أخبارُها لِتفضُلَها كان وأخواتها)) (أبو حيان الأندلسـيّ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م: ٤ / ٣٥٠).

ـالدراسةُ والتقويم:

أطلقَ النّحاةُ على أفعالِ المقاربة والرجاء والشروع تسميه أخرى هي كاد وأخواتها ويعودُ سبب هذه التسمية؛ لأنّها تعمل عمل كان فهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر أيضًا وتغير فيهِ كما تغير كانَ، (ابن هشام، بدون: ١ / ٢٩٠ – ٢٩١) ويدلُّ معناها على قرب وقوع الفعل (ابن فارس، ١٩٧٩م: ٣/ ٧٧٣).

وتُقسم إلى ثلاثةِ أقسام بحسب ما تدل عليه فأفعالِ المقاربة هي (كاد، كرب وأوشك) وأفعال الرجاء هي (عسى، حرى، اخلولق) وأفعال الإنشاء والشروع هي (جَعَلَ، طفق، أخذَ، علق، أنشأ، هبَّ، هلْهلَ). (ابن هشام، بدون: ١ / ٢٩٠).

وأجمع النّحاةُ على أن أفعالَ المقاربةِ كلّها أفعال على الرغم من اختلافهم في عسى بين الحرفية والفعلية والأصح أنها فعل. (الخضري،١٩٩٥م: ١ / ١٧٧).

وافرد النّحاة بابًا مستقلًا عن كان وأخواتها؛ لأن خبرها له ضوابط معينة فخبرها يكون فعل مضارعًا يكون مرفوعًا من فاعل أو نائبهِ ضمير في الغالب ويكون الفعل المضارع مسبوقًا بأن المصدرية ونادرًا ما يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها مضارع,(عباس ،بدون: ٦١٥ – ٦١٦) واغلب هذه الأفعال تلزمُ صيغة الماضي إلا بعضها يتصرف تصرفًا ناقصًا للمضارع فقط وهي (كاد، أوشك، طفق)، جعل كقوله تعالى {يكادُ زيتُها يضيءُ ولولم تمسسهُ نارٌ} النور:٣٥، وجاء اسم الفاعل من ثلاثة أفعال هي (كاد، كرب، أوشكَ) مثل كقول الشاعر (الهروي،٢٠٠١م:١١٧/١٠.):(من الكامل)

أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيْتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ، وللمصدر أُستعمِلَ الأثنان (كاد، طفق) كـ (طفوقًا، كودًا). (ابن هشام، بدون: ١ / ٣٠٤، ٣٠٨.).

ويرجع سبب عدم تصرفها إلى أنّها أفعال ضعيفة لا تتصرف تصرفًا كاملًا وبهذا لا يتقدمُ خبرها، ويمكن أن يتوسطَ بدون أن نحو:(كادت تغرب الشمس)، (وطفق يصليان الزيدان) فالضعفُ حال في تقدمِها ولأنّها ليست مثل (كان واخواتها) فخبر جملة فعلية عند التقديمِ تخالف الأصل فضلًا عن أن هنالك قسم من أفعالِها لا تصرف بهذا تقاس درجة ضعفها تضع في مكان أقل من (كان وأخواتها) وأعلى من أن واخواتها. (السيوطي، بدون: ٢ / ٤٧٩ – ٤٨٠.).

وبهذا المعنى أنّ عدم تصرف أي فعل منها أو يتصرفُ تصرفًا ناقصًا يبقى في حدود الاستعمال بصيغةِ الماضي أو الماضي والمضارع إذا كانَ ناقصًا تصرف فليسَ لديهِ، القدرة على التصرف بسبب ضعف، هذه الأفعال إلا أنّ هذا الضعف لا يمنعها من أن تستعمل في تراكيب النحوية وتؤدي وظيفتها أو يبطل عملها بل تبقى تعمل ضمن الشروط المذكور انفًا عن خبرها.

- **ضعفُ القولِ بحرفية عسى**

_المسألةُ عند أبي حيان الأندلسيّ:

ضَعّف أبو حيان الأندلسيّ من زَعم أنّ عسى في قولكِ (وعساك وعساني) حروف لتضمنها اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد.

(أبـو حيان الأندلسـيّ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م: ٤ / ٣٦٠.)

-الدراسةُ والتقويم:

تعد عسى فعلًا ناسخًا يدلُّ على الرجاء، وهنالـك منَ زَعَـم حرفتيها فنقـل الرضي عن الزجاجِ هذا الزعم (الاسـترباذي،١٩٩٦م: ٤ / ٤١٤) وكذلـك نقل ابن عقيل عـن ثعلب القول بحرفية (عسـى) (ابـن هشـام ،١٩٨٠ م: ١ / ٣٢٢) معلليـن سـبب ذلك عـدم تصرفها، لكن العكبري جاء برأي معتدل هو أنّ عسـى أشـبه بلعـل إذا كان كل واحـد منهمـا طمعًا واشـفاقًا ولهـذا عملت (عسـى) عمـل (لعل) فـي قول الشاعر (احسان، ١٩٧٤م:١٥٨): (من الوافر)

ولي نَفْسُ أقولُ لها إذا مَا تُنازِعُني لَعَلّي أو عَسانِي

أي لعلـي أنازعهـا أو عسـاني أنازعهـا (العكبري،١٩٩٤م: ٢ / ٥٥٦ – ٥٥٧)

ويـرى السـيرافي أنّها حـرف بمنزلة (لعـل)، (السـيرافي، ١٩٦٥م: ٣ / ١٣٦.) وحكاهـا ابـن السـراج مـرة بالحرفيـةِ ومرة بالفعليـةِ، (ابن السـراج، بـدون: ١ / ٢٧، ٢ / ٢٠٧) أمّا جمهور النَّحاة قالوا بفعليتها لاتصالها بضميـر الرفع البـارز (المـرادي، ١٩٩٢ م: ٤٦٨) وضعـف وأبو حيان الأندلسـيّ من قال بالحرفيةِ لأنّه فيه اشـتراك فعل وحرف في لفظ واحـد. (أبو حيان الأندلسـيّ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م: ٤ / ٣٦٠)

ويتضـحُ أنّ سـبب الضعـف فـي هـذه المسـألةِ هو زعْمُ من زِعَـمَ بالحرفيةِ وأنّه على الأقيس من قال بالفعلية.

ظنَّ بين بين الإعمال والإلغاء

-المسألةُ عند أبي حيان الأندلسيّ:

يذكر أن النّحاة أجازوا الإعمالَ والإلغاءَ إذا تأخر عن المفعولين أو توسـط بينهما بسبب ضعـف العمل نحـو (زيدٌ قائمٌ ظننـتُ) و (زيدٌ ظننـتُ قائـمٌ). (أبو حيان الأندلسـيّ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م: ٦ / ٦٢ – ٦٥)

-الدراسةُ والتقويم:

نسـلطُ الضـوء على الإلغاءِ والإعمالِ من خلال آراء النّحاة, فسـيبويه يقـولُ بالإلغاءِ إذا توسـطت أو تأخـرت ويكـونُ الإلغاء أقوى عند التأخير وبهذا سـيبويهِ لا يجوّزُ إلغاءها إذا تقدمتْ،(سـيبويه،١٩٨٨م : ١ / ١١٨ – ١١٩) والمبرد يرى أنّ الإلغـاءَ يقع في ضعف الكلام أي التوسـط والتأخـر (المبـرد، ١٩٩٧م: ٢ / ١١)وابن السـراج أجازَ الإلغـاء والإعمال إذا توسـطت (ظـنّ) الكلام أو تأخـرت ولكن ليس بالحسـنِ الإلغاء إذا تقدمة،(ابن السراج، بدون: ١ / ١٨١) ورجـح ابـن جني إلغـاء (ظنّ) إذا تأخرت،(ابـن جنـي ،٢٠٠٧: ٥٤ – ٥٥) أمّـا ابـن معطي فجـوّز إعمال (ظنّ) عند التوسـط والإلغـاء أفضـل إذا تأخـرت ،(ابـن معـط ، ١٩٧٦م: ١٧٥) وعنـد الزمخشـريّ إن تقدمت يجب العمل بها وإن توسـطَتْ أو تأخرْتَ يجوزُ فيها الإلغـاء والإعمال.(الزمخشـري ،١٩٩٣ :٣٤٧.)

ونختـم آراء النَّحـاة في بقول ابن مالك في الأفعالِ القلبية ((وتسمى المتقدمة على صيَّرَ قَلْبِيَّـة. وتختـصُّ متصرفاتها بقَبْـحِ الإلغاء في نحـو: ظننتُ زيدٌ قائـمٌ، وبضعفه في نحو: متى ظننـت زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ أظنُّ ابوه قائمٌ، وبجوازه

بـلا قبح ولا ضعف في نحو: زيـدٌ قائمٌ ظننتُ، وزيْدٌ ظننتُ قائمٌ، وتقدير ضمير الشّأن)). (ابن مالك، ١٩٦٧م: ٧١)

وبهـذا الفهـم أنّه يجـبُ العمـل إذا تقدمت مفعوليهـا ولا يجـوزُ الإلغـاء ويجـوزُ الإلغاء والإعمال إذا توسطَتْ أو تأخرت بسبب ضعف العمل وإن كان الأقيس عندي ما قال به سيبويهِ العمـل عنـد التقديـم هو الإلغـاء عند التوسـطِ والتأخير ما دمنا غير محتاجين إلى التوسـطِ أو التأخرِ في التَركيب النحوي.

- **تعليقُ أفعال الظنّ**

-المسألةُ عند أبي حيان الأندلسيّ:

ضَعَّفَ أبو حيان الأندلسيّ التعليق إذا تقدمَ على الاسـتفهامِ أحد المفعولين؛ لأنّ العاملَ متسلط عليه ولا مانع يمنعُه من العمل والخلاف رفعـه نحو (قد علمتُ أبو مـن زيد) (أبو حيان الأندلسـيّ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م: ٦ / ٩٣) كقولِ الشـاعر (ابن مالـك، ١٩٩٠م :٩١/٣.): (من الطويل)

فـوَ اللَّه مَـا أَدْرِي غَريـمٌ لَوَيْتُه أَيَشْـتَدّ إنْ قاضاك أم يتضرّعُ

-الدراسةُ والتقويم:

جـوز سـيبويه عدم العمـل فأنّه يجوز لك ألا تعمل علمت في زيد للاستفهامِ الذي بعده إذا كان هذا الاسـتفهام يجـوزُ أن يقعَ على زيدِ فنقـول قد علمت أبو مـن زيد فلما جازَ أن يتقدمَ زيد الاسـتفهام ولا يتغير المعنـى صار بمنزلةِ مـا قد وقع الاسـتفهام عليه، (سـيبويه، ١٩٨٨ م: ٢ / ١٣٨) والزمخشـري يقـولُ ((إنّها تعلق وذلـك عند حروفِ الابتداءِ والاسـتفهام والنفي كقولِ ظننت لزيـد منطلق، وعلمت أزيد عندك أم عمـرو وأيهـم فـي الـدار؟ وعلمـت ما زيد بمنطلق)). (الزمخشري ،١٩٩٣ :٣٤٧-٣٤٨)

ويرى ابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ) عندما يعترض بين هذه الأفعال ومفعوليها لام الابتداء وهمزة فهذه الحـروف تعلقها وتكف عملها في اللفظ وتعملُ في مواضع الجملة، (ابن الخشاب ،١٩٧٢ م: ١٥٢ – ١٥٣) أمّـا إذا تقـدم أحـد المفعولين على لام الابتداء والاسـتفهام فيجوزُ رفعـه وإن كان نصبـه أجود نحـو (علمتُ زيد أبوه من هو) ويرفع (غريمُ) في البيتِ الشعري المتقدم والأجود نصبه؛ لأنّ العامل متسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لأن الذي بعد الاسـتفهام واحد في المعنى فكأنّه في حيز الاسـتفهام (ابن هشام، ١٤٠٥ هـ: ١ / ٣٧٠)

وعندما يتقدم أحد مفعولي أفعال المقاربة علـى أحـد مواضـع التعليـق (الاسـتفهام، لام الابتـداء...) يكـون التعليق ضعيـف والأفضل نصبه.

- **الأفعال اللازمة**

-المسألة عند أبي حيان الأندلسيّ:

قـالَ: ((اختلـفَ النحويـونَ فـي أقوى الأفعال بالنسـبةِ للتعدي بعـد إجماعِهم على أنّ اللازم أضعف الأفعال)).

(أبـو حيان الأندلسـيّ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م: ٧ / ٢٨.)

-الدراسةُ والتقويم:

يبين الأثر النحوي للأفعالِ اللازمة في ضـوء ما اصطلح عليه النّحاة فالأفعال اللازمة عندهـم لا تتعدى تأثيرها إلـى المفعول, أي أنّ

هـذا التأثير لا يتجاوز الفاعـل الى المفعول به, وإنمـا اكتفى بالفاعـل فرفعه,(الفاكهي ،١٩٩٣ م : ١٧٤) وهـذا مـا قـال بـه سـيبويه ((هـذا باب الفاعـل الذي لم يتعدّه فعلُـه... فأمَّا الفاعل الـذي لا يَتعـدّاه فعله فقولُك: ذَهَـبَ زيدٌ وجَلَسَ عمـروٌ)) ،(سـيبويه،١٩٨٨م : ١ / ٣٣) وابن يعيـش يـرى أنّ الأفعـالَ اللازمـة لا تتجاوز حـدود الفاعل,(ابـن يعيـش، ٢٠٠١ م ٤: /٢٩٥) واللازم مـا لا يطلب مفعولًا البتة،(ابن هشـام ،بدون ،: ٤٥٨) وبعـض النّحاة يرى أنّ الأفعالَ اللازمة لا تتعدى إلا بوسيلة من وسائل التعـدي ويطلـق عليهـا قاصر وغيـر الواقعة وغيـر المجاوزة وغيـر المتعدية،(ابن الدهان، ١٩٨٨م : ٢٢) وسـمي لازمة للزومها للفاعل؛ لأنّ الأفعال إنّما جاءت لسببين هما رفع الفاعل والدلالـة عليه،(اليمنـي، ١٩٨٤م : ١ / ٣٨٥) ويسـتدلُّ على الأفعالِ اللازمِة من خلالِ معنى الأفعال،(المرادي،٢٠٠٨م : ٢ / ٦٢١) وزنتها إذا دلَّ على سـجيّة بمعنى تقوم به نحو (شـجعَ وقبُـحَ) ،(الأشـموني،١٩٩٨م. : ١ / ٤٣٩ .) وتدلّ علـى لونَ (حمر، أبيض) أو صفة نحو:(كحـل، عور) أو مطاوعته للفعـل المتعدي إلى واحـد (كسـرتُ الزجاجـة فانكسـر) أو علـى غرض نحو:(كسل).

وكذلـك يسـتدلُّ مـن خـلال صيغتـه وأشهرها مثل صيغة (فعُل) بضم العين، نحو:(ظـرُف وشـرُف) وصيغة (اسـتفعلَ) التي تدلّ على التّحول نحو: (استحجرَ الطين) وغيرهما، (ابـن هشـام، ١٩٨٥ م: ٦٧٥ – ٦٧٧.) وتضمين معنى الفعل الـلازم كالفعل (يخالف) كقولـه تعالى{فليحذر الذيـن يُخالفُونَ عن أمره أن تُصيبهُـم فتنـةٌ أو يصيبهُـم عـذابٌ أليـمٌ} النـور:٦٣،لأنّ الفعـل(يخالـف) ضمن معنى الفعل (يخرج) فصار لازمًا,(ابن هشام، ١٩٨٥ م : ٦٧٦) ومـن ضوابط الأفعـال اللازمة عند النّحـاة أن لا يتصل بالأفعال هـاء ضمير غير المصدر وغير الظـرف فلا يصح (زيد خرّجه عمـرو) والصحيـح (الخروج خرّجـه عمرو) وكذلـك لا يجوز بناء من الأفعال اللازمة اسـم مفعول بشـرط أن لا يقترن بحـرف جر, وهذا مـا دعا إليه ابـن عصفور لا تقولـوا من الفعل (خـرج، مخرج) بل تقول(مخـرج به) ،(ابن عصفور،١٩٩٦م : ١/٣٠٤-٣٠٥) وإذا ناقشنا قضية ضعف الفعل اللازم فقبل مناقشتها نبحث قضية ضعف وقوة الفعل أصلا ففيه تقسـيمات القـوة والضعف, فالفعل يعد أقوى العوامل فهو يعمل مقدمـا ومؤخرا ويعمل في المضمر على حد سواء متصلًا أم منفصلًا وكذلك في الظاهر فإنّه يعمـل مقدرًا كما جاء في باب الاشـتغال؛ لأنّـه يقـدر المعمول المقـدم عامـلًا من جنس مفسـره المتأخر ويوضع عمله عند التقدير كما جاء في باب الندبة؛ لأنّ ياء النداء المستعملة فيه دلَّـة على فعل محـذوف تقديره أدعو وهو فعل متعد بنفسـه فنقول (أدعـو الله أن يحفظَك) ومع ذلك تعدى باللام المفتوحة في نحو قول الشاعر (الزجاجي،١٩٨٨م : ٨٨): (من المديد)

يَا لَبَكْرٍ أُنْشـرُوا لِي كُلَيْبا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

لأنّـه عمل مقدرا فأضعف عـدم ذكر عمله حتـى صـار مفتقرا إلى ما يقـوى فجاءت اللام من أجل ذلك

أمّا أسباب ضعف الأفعال اللازمة فلأنّها تكتفـي بالفاعـل, ففي ذهب زيـد وجلس عمرو لازم الفاعـل ولم تتعدَ إلـى المفعول؛ لأنّها ليس

لهـا قوة في التعدي بسـبب الضعف،(سـيبويه، ١٩٨٨م : ١ / ٣٣) وكذلك من أسبابِ ضعفها عند تقديـمِ المعمـول على فعلـه المتعدي حين يصيـرُ الفعل لازما وبهـذا يَنْقلُ مـن القوةِ إلى الضعـفِ كقوله تعالى{يا أيهـا الملأُ أفتُوني في رُءيـاي أن كنتُم للرُّؤيا تعبرُوُنَ} يوسـف:٤٣، فالفعـل تعبرون متعدٍ بنفسـه, فيقـالُ: في غير القرآن إن كنتم تعبرون الرؤيا فلما تقدم المفعول أراد القصـر والتوكيـد واحتاج الفعـل إلى لام توصله إلى المعمـول (الأزهري،٢٠٠٠م : ١ / ٦٤٤ .).

ويتضـحُ مما تقدمَ أنّ هنالك إجماعًا من النّحـاةِ على ضعف الفعل اللازم، وهو السـبب الرئيس وراء ضعفه ويعودُ سـبب هذا الضعف في عدم قدرة الأفعال اللازمة إلى تجاوزِ الفاعل إلى المفعـولِ إلا عن طريق حرف الجر أو أي وسيلة من وسائل التعدية.

- **ضعف تصرّف فعل التعجب**

-المسألةُ عند أبي حيان الأندلسيّ:

ضعف أبو حيان الأندلسـيّ تصريف فعـل التعجـب؛ لأنّه لا يجوز الفصـل بين فعل التعجب والاسم المتعجب منه، وهنالك من أجاز الفصل بالظرف نحو (ما أحسن في الدار زيدًا). (أبو حيان الأندلسيّ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م: ١٠ / ٢١١ – ٢١٢)

-الدراسة والتقويم:

كمـا هـو معـروف لدينـا أنّ للتعجب صيغتين قياسـيتين (ما أفعلـه)، نحو (ما أطولَ الرجلَ) ، و (أفعل به) ، نحو (أحسن به رجلًا)، لكـن النّحاة اختلفوا في الصيغـة (أفعل)، فنحاةُ البصـرةِ عَدّوهـا فعلًا ماضيًا غيـر متصرف, وحجتهـم في ذلك عند اتصال فعل التعجب بياء الضميـر تدخل نون الوقايـة, وهي لا تدخل إلا علـى الفعل فقط نحـو: (ما أحسـنني عندك) ، أمّا نحاة الكوفة فيعدونه اسـما؛ لأنّه يقبل بعض علامات الاسم، وكذلكَ جموده ولا يتصرفُ كما يتصـرفُ الأفعال فضلا عن بنائـه على الفتحِ، وهو الأقيـس عند ابـن الانباري،(ابو البركات الانبـاري،١٩٩٥م، : ١٠١-١٠٣)وأيـده من المحدثين مهـدي المخزومي بقـول ((فهما من المـوادِ الفعليـةِ التـي تبين على هـذه الصورة المخصوصـة ولكـن باسـتعمالها الجديـد فـي التعجـبِ جمدتْ وفقدت دلالـة الفعل وعلامة)) (المخزومي ،١٩٨٥م : ٢١٥ – ٢١٦)، وتلازم صيغة التعجب (أفعل به) صيغة واحدة سـكون الآخر والجمود والأمر.(ابن الانباري، ٢٠٠٣م : م ١٥ ، ١ /١٠٥)

ويمَنـعُ الفصـل بيـن فعـل التعجـب والمتعجـب منه فـلا يصح (ما أحسـنَ معطيك الكتـاب)؛ لأنّ الفاصـل لـم يقعْ معمـولًا لفعل التعجـب، (ابـن عقيـل،١٩٨٠ م: ٣ / ١٥٧) لكنهم أجـازوا الفصل بالظرف أو المجرور إذا كان معمـولًا لفعل التعجب، (ابن مالك ،١٩٨٢ م: ٢ / ١٠٩٦) كقول العباس بن مرداس: (ابن مرداس، ١٩١٩م،

٢ / ١٠٩٦) (من الطويل):

وقـال نبيُّ المؤمنيـنَ تقدَّمُوا وحُبَّ إلينَا أنْ تكُونَ المُقدَّ مَا

وكلام عمر بن معد كرب:

((ما أحسـنَ في الهيْجَـاءِ لقاءها وأكرم في اللّزَبَاتِ عطاءهـا)). (ابن جني، ١٩٩٩م: ٢ / ٢٨)

وقولهم: (ما أحسنَ بالرجلِ أن يصدقَ). (ابن مالك ،١٩٨٢ م: ٢ / ١٠٩٨)

وعلى الرغم من ضعفِ فعل التعجب إلا أنّه لا يصل إلى مستوى (إنّ) في الحروف لكنهم جوزوُا الفصلَ بينهما وبين اسمها بالظرف نحو (إنّ في الدار زيدًا)، (ابن يعيش، ٢٠٠١ م: ٤ / ٤٢٢) فمن باب أولى جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه مع ضعفِ تصريف فعله.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمة تتم الصالحات، وبفضله يغفر الزلات، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، محمدٌ بن عبد الله، عليه أتمُ السلام وأفضل الصلاة. أمّا بعد...

فلكل تجربة أو عمل نتائج تمخضه عن هذا العمل أو التجربة التي يقوم بها وما نتج عن درستنا نتائج عدة منها:

يعدُ أبو حيان الاندلسي من النّحاة البارزين في تراثنا النحوي فهو شخصية موسوعية من خلال غزارة علمه ووفرة نتاجه وسعة اطلعه على معظم ما ألف من مناهج نحوية فجمع عنده خلاصة التفكير النحوي من القرن الاول إلى القرن الثامن.

استعمل أبو حيان الأندلسيّ اسلوب الشارح وتعدد اسلوبه في مناقشة المسائل النحوية، واعتمد على ما سبقه في تقرير الاحكام النحوية في كتاب التذييل والتكميل.

ابانت الدراسة أن هناك العديد من التراكيب النحوية الضعيفة لكن النّحاة اجازوا استعمالها في الأفعال.

كشفت الدراسة عدم تصرف افعال المقاربة بسب ضعفها.

بينت الدراسة اجماع النّحاة على ضعف الافعال اللازمة.

ولابد لكل شيء من نهاية لكن في ختام دراستنا هذه نسأل الله القدير أن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم ينفع بها كاتبها وقارئها يوم لا ينفع مالٌ ولابنون.

المصادر والمراجع

أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبد الله أبي سعيد (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: الدكتور. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهيل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، (د. ت).

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، د. ت.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،

أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط١، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨ هـ ت ٢٠٠٨م.

الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، الدكتور. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت ط٢، ١٤١٥ هـ.

سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١ ،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ط١،١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان، يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

شرح الرضيّ على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦ه)، تحقيق: الدكتور. حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي والدكتور. يحيى بشير مصطفى، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧ه- ١٩٩٦م.

شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبوعبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور. عبد الرحمن السيد، الدكتور. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: فواز الشعار، إشراف الدكتور. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١٤١٩،١ه- ١٩٩٦م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي(ت٩٧٢ه)، تحقيق: الدكتور. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.

شعر الخوارج، دكتور إحسان عباس (ت ١٤٢٤هـ)، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٧٤ م.

الفصول الخمسون، لأبن معط، تحقيق: محمود الصناجي، مطبعة اللسان العربي، القاهرة، مصر،١٩٧٦م.

الفصول في العربية، لابن الدهان (ت٥٦٩ه)، تحقيق: فائز فارس، دار الامل، الاردن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٩ه-١٩٨٨م.

في النحو العربي قواعده وتطبيقاته، مهدي المخزومي، مكتبة الباب الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٥م.

الكتاب، محمد بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (ت١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

كشف المشكل في النحو، علي سلمان الحيدر اليمني(ت٥٩٩ه)، تحقيق: هادي عطية مطر، الإرشاد، بغداد،١٤٠٤ه- ١٩٨٤م.

اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي

النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

اللمع في العربية لابن حني، (ت٣٩٢هـ)، الشيخ أبي الحسين الباقوالي الاصبهاني المعروف، بجامع العلوم، (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور. محمد خليل الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،٢٠٠٧.

المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور. عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

المساعد على تسهيل الفوائد بهاء الدين بن عقيل تحقيق: الدكتور. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط١، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥ م.

المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمد بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) تحقيق: الدكتور. علي أبي ملحم، مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣.

المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الله الأكبر اليماني الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، د. ت.

النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط١٥، (د.ت).

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د.ت.